

السياسات الحكومية ومبادرات وسائل الإعلام في مواجهة الأخبار الكاذبة

Government Policies and Media Initiatives in Facing the Fake News

عبد المجيد رمضان^{*1}

¹ جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)، ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/23 تاريخ القبول: 2021/09/11 تاريخ النشر: 2021/12/20

ملخص:

يتناول البحث ظاهرة الأخبار الملفة أو الكاذبة التي أصبحت تعج بها الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي، ويقف خلفها أفراد وجماعات اتخذت هذه الأخبار وسيلة للتشويش وإحداث بلبلة لأغراض مختلفة، خصوصا في ظروف المواعيد السياسية الهامة وخلال الأزمات. ويهدف البحث إلى التعريف بمفهوم الأخبار الكاذبة ومصدرها ودوافع انتشارها. وبما أنها باتت تشكل تهديدا لأمن واستقرار الدول، تبادر العديد من وسائل الإعلام إلى التحقق من صحة الأخبار التي تنشر في منصات التواصل قبل اعتمادها، وسارعت حكومات العالم منها الجزائر، إلى اتخاذ إجراءات تقضي بمكافحة هذه الأخبار التي تصنف ضمن الجرائم الإلكترونية، وملاحقة مروجيها ومتابعيهم قضائيا، إلى جانب توسيع عمليات التوعية لوضع حد لانتشار هذه الظاهرة. كلمات مفتاحية: أخبار كاذبة، سياسات حكومية، أزمات، وسائل الإعلام، جرائم إلكترونية، الجزائر.

Abstract:

The phenomenon of fake news is the subject of this study that aims to introduce the notion of fake news, as well as its source and motivations for spreading it. And, because it has become a serious threat to countries' security and stability, many countries' media now verify the veracity of news posted on social media before adopting it. Governments around the world, including Algeria's, are taking steps to counteract this fake news, which is categorized as cybercrime, by prosecuting its creators and boosting public awareness campaigns.

Keywords: Fake news, Government policies, Crises, Media; Cybercrimes, Algeria.

1. مقدمة:

يتسم هذا العصر بسهولة الوصول إلى شتى أنواع المعلومات وتبادلها مع بقية الأشخاص على شبكات التواصل الاجتماعي، ما ساهم في تحقيق قدر كبير من الديمقراطية المعرفية لجميع أفراد المجتمع، وأصبح الجميع منتجا للمضمون ومشاركا برأيه حول مختلف القضايا والأحداث. ونشأ ما يعرف بصحافة المواطن التي أشاد بدورها الكثير من الباحثين، نظرا للدور الهام الذي تقوم به في توسيع دائرة العلاقات الاجتماعية، وتشكيل رأي عام فعال، ينتج عنه تغيير إيجابي.

وتتحول منصات التواصل في أوقات النزاعات المسلحة والاضطرابات والكوارث الطبيعية إلى مصدر وحيد للأخبار والمعلومات، أتاح للجمهور أن يطور دوره ليتعدى استهلاك المضامين إلى المشاركة الفعلية في بناء محتواها، وأعطت دفعا قويا لتنامي دور المجتمع المدني الذي لم يعد فقط رقيباً على الحكومات وأنظمة الحكم، بل رقيباً أيضاً على وسائل الإعلام.

ورغم هذا الدور الحيوي لمنصات التواصل الاجتماعي، غير أنها أصبحت تهدد مصداقية العمل الصحفي، وإن كانت تكمله وتساعد في بعض الأحيان، غير أنها في نفس الوقت تشوّش على مدى صحة المعلومة، بل تنقل في كثير من المناسبات أخباراً مزيفة لا تستند إلى أي أساس من الصحة، ما جعل مسؤولية وسائل الإعلام تزداد ثقلًا ومهمتها أكثر تعقيداً.

انطلاقاً مما سبق، ظهر توجه يرى أنه من الخطأ التركيز على محاسن منصات التواصل، دون التطرق إلى سلبياتها التي تتمظهر خصوصاً في مخاطر الاحتيال وسرقة الهوية، ومخالفة منظومة العادات والتقاليد، إلى جانب إشاعة الأخبار الكاذبة والتشهير بالأشخاص.

وتشكل هذه الأخبار الكاذبة تهديدا للاستقرار الاجتماعي، بل تتجاوز ذلك إلى تهديد الأمن القومي، ولذلك، عكفت أغلب الحكومات في العالم على رسم سياسات تقضي بمواجهة الأخبار الكاذبة بوسائل شتى.

مشكلة البحث:

يتضح، مما تقدم، أن الأخبار الكاذبة باتت تؤرق مسؤولي الحكومات على صعيد الكثير من الدول، وتحاول جاهدة إيجاد وسائل لمجابهتها، وتقف وسائل الإعلام التقليدية أمام تحديات تفرض مواجهة الأخبار الكاذبة والشائعات بأنماط عمل جديدة، ما يجعلنا نصيغ إشكالية البحث وفق التساؤل التالي: ما هي السياسات التي تبنتها الحكومات والآليات العملية المعتمدة من قبل وسائل الإعلام للحد من انتشار الأخبار الكاذبة؟.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته في سياق التطور التكنولوجي المتسارع في مجال نشر المعلومات الكاذبة في مختلف منصات التواصل، وخلفت أضرارا معنوية وأحيانا مادية جسيمة في عدة مجتمعات. وتكمن أهمية الموضوع أيضا في كون الظاهرة طرحت بإلحاح ضرورة اتخاذ قرارات من طرف الجهات الحكومية في مختلف البلدان من أجل محاولة التحكم في اتساعها.

أهداف البحث:

يتوخى البحث الوقوف عند واقع انتشار الأخبار الكاذبة، وذلك عبر رصد بعض المحتويات التي ينتجها مروجو هذه الأخبار، ومدى تأثيرها على الرأي العام. ويبتغي أيضا توضيح الإجراءات التي تتخذها السلطات المسؤولة في عدد من الدول لمواجهة هذا الأمر، وإبراز دور وسائل الإعلام في تصحيح الأخبار المغلوطة. كما يصبو إلى محاولة اقتراح جملة من الحلول تصب في مجملها في التوعية والتأكيد على ضرورة أهمية إشراك وسائل الإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والمجتمع المدني في ذلك.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، حيث يقوم الوصف على نقل ما حدث أو ما يحدث، ومحاولة الباحث من خلاله اكتشاف الأسباب.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع الأخبار الكاذبة المرتبطة بمنصات التواصل من الموضوعات الجديدة نسبياً، ما جعل الكتب الصادرة في هذا المجال خصوصاً في المكتبة باللغة العربية نادرة، وأغلب ما صدر في الشأن أوراق بحثية ودراسات لمراكز أبحاث، هذا أبرز ما استندنا إليه:

1. الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، لنصر رمضان سعد الله الحربي، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السادس بجامعة طنطا (مصر) سنة 2019 حول القانون والشائعات. أوضح فيها الباحث الآثار الناجمة عن نشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والمسؤولية المترتبة عليها، والسبل المختلفة للتصدي لها.

2. دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني، نشر المعهد الديمقراطي الوطني بواشنطن سنة 2018. تناولت الدراسة مسألة تأثير المعلومات المضللة على المسار الديمقراطي للدولة، واعتبرت أن سلامة المعلومات أمر حيوي لديمقراطية سليمة، وعندما تكون المعلومات خاطئة، يؤدي إلى انهيار مستوى الخطاب المدني وتثبيط الوصول إلى حلول توافقية.

3. البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة، لمجموعة مؤلفين، نشر معهد الجزيرة للإعلام سنة 2017. تتناول الدراسة أهمية تعامل الصحفي مع شبكات التواصل الاجتماعي وكيفية العثور على القصة الصحفية والتحقق من المحتوى. وتم التطرق إلى بعض التحديات التي تواجه الصحفي في هذا العالم الافتراضي وكيفية التعامل معها.

فرضيات البحث:

- تزداد وتيرة نشر الأخبار الكاذبة في منصات التواصل الاجتماعي خلال الأزمات والحملات السياسية.

- يفرض انتشار الأخبار الكاذبة على المؤسسات الحكومية تعديل منظومتها القانونية ضد هذه الظاهرة.

- يقوم دور وسائل الإعلام التقليدي في محاربة الأخبار الكاذبة وكشف المعلومات الخاطئة على اليقظة الإعلامية وتعزيز قدرات ومهارات التفكير الناقد لدى صحافيها.

خطة البحث:

قصد الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، يتطرق الباحث بداية إلى مفهوم الأخبار الكاذبة والمفاهيم المشابهة لها، وأسباب انتشارها. ويعرض ثانيا بعض الموضوعات التي تتناولها هذه الأخبار وتتداولها منصات التواصل الاجتماعي في الجزائر وبلدان أخرى، ويبرز مواقف الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية إزاء ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة والإجراءات المتخذة للحد منها. ويختتم البحث بالحلول المتاحة لصمد هذه الأخبار وكشفها، وبإبراز دور وسائل الإعلام في تقصي الحقائق.

2. مفهوم الأخبار الكاذبة وأسباب انتشارها:

خسرت المعلومة الكثير من بريقها على جبهة المصداقية والمهنية، وأصبح من السهل التلاعب بمحتواها وتوجيهها حيث يشاء المتحكم بأدواتها. وأصبحت احتمالات وصول الخبر الكاذب أو المزيف إلى فئة عريضة من الجمهور أمرا متاحا وميسرا. ويحمل الخبر الكاذب عدة تعريفات، وله مفاهيم مشابهة تناولها الباحثون في دراساتهم.

1.2. تعريف الأخبار الكاذبة:

مصطلح "الأخبار الكاذبة" (Fake News)، حظي بأهمية بالغة تحديدا في عام 2016، تزامنا مع انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، بسبب نشر وتداول أخبار غير صحيحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام التي تعتمد على الانترنت كمصدر للمعلومات. حينها، وجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه، كلمات إلى مراسل قناة س.إن.إن (CNN)، بالقول: "أنتم أخبار كاذبة" رافضا

الإجابة عن سؤاله. وكان ذلك الموقف كفيلا بجعل المصطلح ينتشر بشكل واسع بين السياسيين والإعلاميين على الصعيد العالمي.

وبرزت بعد ذلك كتابات وتحليلات حول "الأخبار الكاذبة"، ووضعت لها عدة تعريفات. تشير إحداها إلى أن الأخبار الكاذبة هي معلومات مضللة وخادعة تُخلق عمدا، بقصد خداع الطرف الآخر وحثه على تصديق الأكاذيب والتشكيك في الحقائق، تُنشر عبر الانترنت وتنقل إلى وسائل الإعلام تدريجيا، لتحقيق عدة أهداف كأن تكون سياسية أو اجتماعية أو غيرها، والتأثير في الرأي العام المحلي أو الدولي أو كلاهما (حسني، 2019). ويُقصد بها أيضا، تلك الأخبار التي لا يمكن أن توجد أدلة كافية لدعمها، أو تأتي من مصادر مشكوك في مصداقيتها (مركز هردو، 2018).

الأخبار الكاذبة يعبر عنها أيضا (المعهد الوطني الديمقراطي، 2018).

- بالأخبار المضللة وهي معلومات كاذبة يتم إنشاؤها عمدا للتسبب في ضرر لشخص أو جماعة اجتماعية أو منظمة أو دولة. ولا تتكون المعلومات المضللة دائما من أكاذيب صريحة، بل يمكن أن تكون حقائق فصلت من سياقها الأصلي أو حقائق دمجت مع معلومات كاذبة.

- وتعتبر أيضا أخبار خاطئة وهي معلومات زائفة أو غير دقيقة، ولكنها ليست بنية التسبب في إحداث الضرر. لكن تظل النوايا من وراء إنشاء الأخبار ومشاركتها غير واضحة دائما.

- وهي أيضا سوء استخدام المعلومات، بمعنى أن المعلومات حقيقية تتم مشاركتها من أجل التسبب في حدوث ضرر، وغالبا ما تكون سرية أو خاصة، ويتم نشرها عمدا علانية للعامة.

22. المفاهيم المشابهة للأخبار الكاذبة:

هناك مصطلحات مرادفة لمصطلح الأخبار الكاذبة مثل "الشائعة"، أو شبه مرادفة ومن ذلك "الحرب النفسية"، و"الدعاية أو البروباغندا".

- الشائعة، هي كل خبر مجهول المصدر، يقوم عليها شخص أو جهة ما، ويعتمد على تزيف الحقائق وتشويه الواقع ونشر أفكار ومعلومات غير دقيقة، وتتسم هذه الأخبار بالأهمية والغموض، وتهدف إلى التأثير على الروح المعنوية ونشر القلق وزرع بذور الشك أو تدمير معنى أو تشويه صورة أو التأثير في الرأي العام تحقيقاً لأهداف مصدر الشائعة، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم عسكرية (حربي، 2019).

الشائعة، في تعريف آخر، هي ترويجٌ لخبر مختلق لا أساس له من الواقع، ينتقل عن طريق اللفظ أو من خلال النكتة أو الحركة التعبيرية، ويهدف مروجوه إلى التأثير على تفكير الإنسان وعلى أفعاله وخياله بصورة تجعله يضيف إلى الشائعة كلاماً، وتزداد في نفس الوقت انتشاراً وجاذبية (عبد الله، 1998).

- الدعاية، وتشير إلى الحملات التي تنشر المعلومات المعدة للتلاعب بالجمهور لتبني مواقف محددة أو إثارة ردود أفعال معينة. ويشار إليها أنها "المحاولة العمدية لإقناع الناس بكل الوسائل المتاحة، بأن يفكروا ويسلكوا بأسلوب يرغبه المصدر، إنها وسيلة لغاية. وتتنوع الأساليب المستخدمة تبعاً للتكنولوجيا المتاحة". (تايلور، 2000: 25-26).

وتعتمد الدعاية بمختلف أشكالها لإيصالها إلى الجمهور، على وسائل الإعلام، وكلما كانت هذه الوسائل محتكرة بشكل كبير من طرف الوسط المستهدف، فإن هذا يوفر للدعاية فرصة تأثير وفاعلية كبيرة.

- الحرب النفسية، هي حرب معنوية، لا تعتمد على استخدام السلاح المادي، لكنها تلازم الحروب الدولية والإقليمية، أشهرها في بدايات القرن الواحد والعشرين، الحرب على العراق سنة 2003، حيث اختلقت الولايات المتحدة جملة من الأكاذيب والمزاعم لتبرير غزوها. ويتم استخدام الحرب النفسية، كواحد من أهم الأساليب لخداع وتضليل العدو، سعياً لإحراز نصر أو تفادي هزيمة بأقل تكلفة في الرجال والعتاد. ويعرفها حجاب (2005) أنها "حملة شاملة تستعمل كل الأدوات المتوفرة، وكل الأجهزة للتأثير في عقول جماعة

محددة بهدف تدمير مواقف معينة، وإحلال أخرى تؤدي إلى سلوكيات تتفق مع مصالح الطرف الذي يشن الحملة" (حجاب، 2005: 23).

وتتقاطع الدعاية مع الحرب النفسية في كون أن الدعاية في زمن الحرب هي عملية ترسم خططها لإقناع الناس بأن يخوضوا القتال بصنع أخبار زائفة ضد العدو، والحرب النفسية من جانب آخر هي الدعاية المخططة لإقناع الطرف المقابل ألا يخوض القتال ببث الرعب في النفوس بأخبار كاذبة.

3.2. ظروف ودوافع انتشار الأخبار الكاذبة:

يتزايد معدل انتشار الأخبار الكاذبة وقت الأزمات والأحداث الهامة بالمجتمع مثل الانتخابات، نظرا لصعوبة تقصي المواطنين للحقيقة، وعدم حصولهم على المعلومات التي يريدونها من الجهات المسؤولة المعنية في مثل تلك الفترات. فتعمل منصات التواصل الاجتماعي على ملء الفراغ واختلاق أخبار كاذبة، فيكون تأثيرها واضحا نتيجة سرعة انتشارها. وظهر ذلك جليا خلال الانتفاضات العربية، وأثناء الحراك الشعبي الجزائري، وخلال انتشار جائحة فيروس كورونا في شتى بقاع العالم، وفي مجمل الانتخابات خصوصا الرئاسية منها كالولايات المتحدة (2016)، وفرنسا (2017)، والجزائر (2019)، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وتتميز الأخبار الكاذبة كونها من السهل إطلاقها، بمجرد تدوين عبارات على صفحة الفيسبوك أو كتابة تغريدة في التويتر مثلا، لكن ليس من السهل أبدا أن تتوقف تلك الأخبار التي تتم مشاركتها وإعادة نشرها في لحظة صدورها من صفحة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، وقد تصل إلى جميع أطراف الكون حيث أصبح العالم قرية إلكترونية واحدة.

ويوجد للأخبار الكاذبة عدة دوافع، يمكن إجمالها في النقاط التالية (حري، 2019: 12-

11):

- دوافع سياسية، وتشمل الأخبار الكاذبة الأكثر انتشارا ومتابعة على منصات التواصل في وقتنا الحالي، وأكثرها تأثيرا على الأفراد والمجتمعات، وتسعى الحكومات جاهدة لمحاربتها.

وتستخدم هذه الأخبار أشكالاً كثيرة، مثل النكتة والصور المفبركة وقصص الفضائح، وتُنشر لأهداف سياسية، لتشويه سمعة شخصيات سياسية أو قادة النظام السياسي من رؤساء ووزراء وولاة، وتخدم في الغالب مصالح معينة للتأثير على تفكير المواطنين وتغيير مواقفهم واتجاهاتهم تجاه قضايا معينة.

- دوافع إيديولوجية أو طائفية، وتقضي هذه الأخبار بتحطيم الروح المعنوية للخصم، وذلك عن طريق النيل من بناء القيم الفكرية والإيديولوجية والدينية، والإخلال بدرجة التماسك والترابط المجتمعي بين أفراد المجتمع. ومن أخطر الأمور التي تزيد من خطورة هذا الوضع هو تعرض هذا النسق من القيم والتنظيم لمحاولات الزعزعة والإخلال.

- دوافع ذاتية، وهي التي تجعل أشخاصاً يقفون وراء أخبار كاذبة ينسبون لها لبيئات رسمية أو غير رسمية من خلال بث إعلانات وبلاغات غير صحيحة، طلباً لتحقيق رغباتهم الشخصية، والتأثير على الجهات المسؤولة باتخاذ قرارات من شأنها خدمة طموحات أولئك الأشخاص. ويلمس ذلك في العديد من التعليمات المزيفة التي تنشر عادة على منصة الفيسبوك باسم وزارات ذات علاقة وطيدة بالمواطن كالتربية والتجارة والنقل، وغيرها. ويعزى هذا الاندفاع نحو نشر مثل هذه الأكاذيب إلى رغبة مروجيها في الحصول على أكبر قدر من التفاعل من رواد الموقع أو الصفحة، سواء بالإعجاب أو المشاركة.

3. نماذج عن الأخبار الكاذبة ومواقف الحكومات إزاءها :

تداول الأخبار الكاذبة من طرف فئة واسعة من المستخدمين لمنصات التواصل الاجتماعي، خصوصاً الفيسبوك، مردّها إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها تأخر الدول في تحيين نصوصها القانونية مع استخدامات هذه المنصات، ومراقبة ما يُتداول فيها من معلومات كاذبة. إضافة إلى صعوبة حماية المصدر وحقوق الملكية الفكرية، حيث يتم استنساخ المعلومة ويعاد نشرها بعد تعديل محتواها وشكلها. وعامل آخر يتعلق بصعوبة مراقبة مختلف المضامين، بالنظر إلى العدد الهائل لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الذي يزداد يوماً بعد يوم. لكن ذلك كله، لم يثن بعض المنظمات وحكومات بعض الدول،

من بينها الجزائر، عن محاولة ضبط هذا النشاط، والحد من سلبياته وآثاره السيئة، مع محاولة التوافق مع الحق في التعبير.

1.3. الإعلان الأممي حول الأخبار الزائفة:

أمام الانتشار المهول للأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي، أصدرت أربع منظمات دولية وإقليمية، في مارس 2017، إعلانا مشتركا حول حرية التعبير والأخبار الزائفة والمعلومات المضللة والبروباغندا، حمل توقعيات المقرر الخاص في الأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حرية الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية التعبير، والمقرر الخاص للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. ووضع هذا الإعلان مجموعة من المبادئ تحدّد القدر الذي تُفرض فيه قيود على الحق في حرية التعبير، حيث يكون متوافقا مع القانون وأن يكون ضروريا ومتناسبا مع الحاجة لحماية مصلحة مشروعة معترف بها (برنامج إصلاحات قوانين الإعلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2017).

وأوصى الإعلان بالتزام الدول بأن تشجع على نشوء بيئة حرة ومستقلة ومتنوعة للتواصل، بما في ذلك تنوع وسائل الإعلام التي تعد من الوسائل الضرورية لمواجهة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة. كما طلب نفس الإعلان الدول باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع إجادة استخدام وسائل الإعلام والوسائل الرقمية، وتغطية هذه المواضيع كجزء من المناهج الدراسية الاعتيادية من خلال العمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من أجل رفع الوعي حول هذه القضايا.

2.3. قرارات دول الاتحاد والمفوضية الأوروبية:

أولت المفوضية الأوروبية اهتماما بالأخبار الكاذبة، وعقدت من أجل مكافحتها منتدى دولي بعاصمة أذربيجان (باكو) في أكتوبر 2018، ناقشت فيه مسألة التضليل الإعلامي وتأثيرها على الاستقرار على الصعيدين الأوروبي والعالمي، وتبنت خطة تأخذ بموجها على

عانتها المفوضية الأوروبية مهمة الرد على محاولات التدخل في انتخابات البرلمان الأوروبي. وتم على ضوء ذلك، تمويل الاتصالات الاستراتيجية لإدارة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من 1,9 مليون يورو إلى 5 ملايين يورو، وتوظيف نحو 50 شخصا في الهيئة المكلفة بمكافحة التضليل الإعلامي. كما تهدف الخطة إلى توفير الشفافية على أنشطتها للرأي العام الأوروبي، وإغلاق الحسابات المجهولة الهوية التي تشوش على عملها (أذرتاج، 2018).

في ألمانيا إحدى دول الاتحاد الأوروبي، وظفت قوى اليمين المتطرف وسائل التواصل الاجتماعي لخدمة أهدافها العنصرية ضد اللاجئين من منطقة الشرق الأوسط من خلال نشر أكاذيب، ربما كان أبرزها انتشار خبر مفبرك عن إحراق كنيسة في دورتموند ليلة رأس السنة 2016، وسط هتافات "الله أكبر". وفي مواجهة هذه الأخبار، أعلنت ألمانيا إخضاع مديري الصفحات المتورطة للملاحقة القضائية، ووافقت الحكومة في أبريل 2017، على مشروع قانون يعاقب مروجي الأخبار الكاذبة بغرامات تصل إلى 50 مليون يورو، والشروع في إعداد قانون يجرم خطاب الكراهية (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017: 11).

وخلال فترة الانتخابات الرئاسية بفرنسا في 2017، تعرضت حملة المرشح الرئاسي "إيمانويل ماكرون" لقرصنة على نظام بريدها الإلكتروني ولسلسلة من الأخبار الكاذبة انتشرت في منصات التواصل الاجتماعي عن حياته الخاصة بغرض تشويه سمعته. وردت حملة ماكرون بشجب تلك الأخبار. ودعا في العام الموالي، بعد انتخابه رئيسا، إلى سن قانون جديد صادق عليه البرلمان الفرنسي ضد التلاعب بالمعلومات لمكافحة الأخبار الكاذبة وتفاديا لحمولات تضليل أخرى مستقبلا في المواعيد الانتخابية.

وفي المملكة المتحدة، أظهر الاستفتاء الذي أجري حول استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في جوان 2016، أن أكثر من 400 حسابا تديره روسيا حاولت إثارة المخاوف من المسلمين والمهاجرين، أملا في دفع البريطانيين لصناديق الاقتراع لصالح

الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأكدت دراسة أجرتها جامعة ادنبرة، أن هذه الحسابات استهدفت التصويت لخروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي. فقامت الحكومة البريطانية في عام 2018، بإنشاء وحدة لتأمين الاتصالات الوطنية لمحاربة المعلومات المضللة التي تنشرها الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية (المعهد الديمقراطي الوطني، 2018).

وطالبت المفوضية الأوروبية من شركات "جوجل"، و"فيسبوك"، و"تويتر"، و"موزيلا" تقديم المزيد من التفاصيل بشأن إجراءاتها التي ترمي إلى مكافحة الأخبار الكاذبة تجاه الأوروبيين خلال مختلف المواعيد الانتخابية التي تشهدها بلدان الاتحاد الأوروبي، وإلا فإنها ستواجه هذه الشركات بإجراءات تنظيمية ضدها.

3.3. مجابهة منظمة الصحة العالمية لأخبار كورونا:

كان لوسائل التواصل الاجتماعي في أزمة تفشي وباء كورونا في أنحاء العالم، حضورا قويا في يوميات الناس. لكن بقدر ما أسهمت في تخفيف وطأة أزمة التواصل المباشر بين البشر، بفعل الحجر الصحي، بقدر ما بدا من وجهة نظر كثيرين أنها فشلت في امتحان المصادقية. ما جعل المنظمة العالمية للصحة تتدخل يوميا، عبر ندواتها الصحفية، لتصحيح الأخبار الكاذبة والمضللة.

ويجري الحديث عن عدة جوانب سلبية، أفرزها سوء استخدام هذه الوسائل خلال الأزمة، من نشر أخبار مفبركة غير صحيحة، إلى سعي لبث الخوف والذعر في نفوس الناس التي وضعتهم الأزمة في حالة قلق. فانتشرت الأخبار الكاذبة حول العالم بمعلومات طبية وعلمية خاطئة، وكل ما له علاقة بالحياة اليومية من صحة ومأكول ومشرب، وبممارسات العبادة أيضا. وجاءت هذه المنشورات إما نصية، أو مرفقة بصور، أو مقاطع فيديو قديمة لا علاقة لها بالوباء تتم فبركتها.

ونشرت وكالة الأنباء الفرنسية على موقعها، سلسلة من بعض أبرز الأخبار الكاذبة التي أثارها انتشار فيروس كورونا المستجد في جهات مختلفة من العالم، وعالجت تلك الأخبار

مبينة خطأها أو عدم دقتها. ونشرت ما يزيد عن ثمانين خبراً موثقاً بالمنشورات الأصلية والصور والفيديوهات، تبرز عدم صدقها بالعودة إلى المستندات الأصلية التي لا علاقة لها بجائحة كورونا، يعود بعضها إلى سنوات مضت وفي بلدان غير البلدان التي ذكرت (وكالة الأنباء الفرنسية، 2020).

ومن بين تلك الأخبار، صورة تداولها مستخدمون لموقع فيسبوك، يدّعي ناشروها أنها تظهر حنجرة مريض مصاب بفيروس كورونا المستجد. حظيت الصورة بمئات المشاركات من عدة صفحات. وبعد التقصي، اتضح أن الصورة نشرت عام 2018 ولا علاقة لها بفيروس كورونا، وإنما هي حنجرة مصابة بنوع من البكتيريا (MRSA) مقاومة لعدد من المضادات الحيوية.

منشور آخر اجتاحت مواقع التواصل الاجتماعي حصد عشرات آلاف المشاركات، يدّعي أن حبس النفس لأكثر من 10 ثوان يشكل اختباراً ذاتياً ناجحاً لتشخيص الإصابة بالفيروس، وأن تناول كوب من المياه كل 15 دقيقة يساعد على التخلص من الفيروس طبيعياً. ونُسب المنشور إلى توصيات أطباء يابانيين. وحذر خبراء من أن لا أدلة تدعم هذين الادعاءين (وكالة الأنباء الفرنسية، 2020).

وفي مواجهة انتشار المعلومات الكاذبة عن الوباء على وسائل التواصل الاجتماعي، تعقد منظمة الصحة العالمية مؤتمراً صحفياً يومياً للرد على الأسئلة وإبلاغ الجمهور وطمأنته وتقديم معلومات للمسؤولين في جميع أنحاء العالم. ويُعقد الملتقى بالصحافيين منذ بداية الأزمة من مقر المنظمة في جنيف، يعلن فيه مدير المنظمة بمساعدة معاونيه المقربين، المستجدات المتعلقة بالوباء في القارات الخمس، مقدماً نصائح لمجابهة الفيروس وأخرى بالقدر نفسه لمواجهة حملات التضليل والأخبار الكاذبة.

4.3. تفاقم غير معهود لأخبار كاذبة في الجزائر:

عرفت الجزائر عدة موجات من الأخبار الكاذبة خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة حول أحواله الصحية، وعند ظهور وباء الكوليرا صيف 2018، ومع اقتراب امتحانات البكالوريا

نهاية كل سنة، وغيرها من الأحداث زادها تداولاً آنذاك فشل مؤسسات الدولة في التواصل بشأن أوضاع البلد. ولعل من أخطر الأخبار المضلّة خلال الفترة الماضية، تلك التي أججت نيران الفتنة بين سكان ولاية غرداية خلال الفترة من 2013 إلى 2015، حيث كان لها دور خطير فيما عاشته المنطقة من اقتتال وسقوط ضحايا وتخريب ودمار للممتلكات الخاصة. بثت حينها صفحات مجهولة الهوية في الفيسبوك تأمر من يقف وراءها ضد السكان، ودعت إلى التناحر والتكفير المذهبي والعرقى، وبثت الخصومة والبغضاء، وضربت في الصميم التعايش السلمي السائد في المنطقة.

ومنذ الأسابيع الأولى للحراك الشعبي في فيفري 2019، ومع تفشي وباء كورونا في العالم وامتداده إلى الجزائر، ارتفعت وتيرة انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير لا تكاد تحصى عدداً. وبموجب ذلك، أصدرت مصالح الشرطة الجزائرية والدرك الوطني، العديد من البيانات تتحدث عن توقيف مسربي هذه الأخبار والمروجين لها. وهذه عينة منها (جبريل، 2020):

- في الثاني من أفريل 2019، تم توقيف سيدة بولاية وهران بعد ظهورها في فيديو، قالت فيه أن "أشخاصاً من ذوي النفوذ سُمح لهم بمغادرة فنادق الحجر الصحي، بعد عودتهم من فرنسا على متن باخرة"، الأمر الذي نفته السلطات واعتبرته دعاية كاذبة.

- أوقفت الشرطة شخصاً في الثامن أفريل، بث فيديو عبر منصة فيسبوك، ادعى فيه أن السلطات ستغلق محطات الوقود في إطار تدابير الحد من انتشار فيروس كورونا". وتسبب العرض المصوّر، في طوابير طويلة للمركبات أمام محطات الوقود في عدة ولايات. ودفع وزارتنا التجارة والطاقة وشركة "نفطال" إلى نفي محتوى الفيديو، وتأكيد استمرارية الخدمة.

- وفي منتصف الشهر نفسه، أمرت محكمة بوسعادة بولاية المسيلة بوضع شابين في الحبس المؤقت، لقيامهما بتزوير بيان منسوب لوالي الولاية، يتضمن أرقاماً مضخمة حول انتشار الفيروس بالولاية.

- وفي ذات اليوم، أعلنت وزارة الداخلية في بيان، توقيف مسرّب نسخة مزورة لمسودة الدستور (قيد التعديل)، تم تداولها على نطاق واسع. وأشار البيان إلى أن عملية التوقيف جرت بولاية الشلف، وسيتم تقديم المعني للمثل أمام النائب العام.

وتشدد وزارة الداخلية على أن ترويج الشائعات والأخبار الكاذبة بهدف نشر البلبلة وخرق النظام العام، سيكون محل تصد صارم وفقا للآليات التي حددها القانون. كما تواعد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، منتصف مارس 2020 في خطاب بثه التلفزيون، بالبحث والكشف عن هوية ناشري الأخبار الكاذبة والمضللة الذين يهدفون إلى جعل المواطنين في حالة قلق ورعب.

وقصد مجازاة الواقع، أصدرت الجزائر تعديلات على قانون العقوبات المعدل والمتمم للأمر 66-156 الصادر في 8 جوان 1966، خاصة ما يتعلق بتجريم نشر وترويج أنباء كاذبة، بغية سد الفراغ القانوني لمعالجة هذا النوع من الجرائم الالكترونية حديثة العهد في الجزائر، باعتبارها تمس في كثير من الحالات بالنظام العام وبأمن واستقرار المجتمع، ويمكن أن تمس أيضا بحقوق وحرّيات الأفراد. ونصت مواد قانون العقوبات الجديدة على "معاقة كل من ينشر أو يروج أخبارا كاذبة عمدا بأي وسيلة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة 100 ألف دينار جزائري إلى 300 ألف دينار، على أن تضاعف العقوبة في حالة العود" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

وفي ذات السياق، وفي إطار مواجهة منشورات التحريض على العنصرية في أوساط الشعب الجزائري، صدر قانون جديد حول الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، يهدف إلى نشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف في المجتمع، واعتماد آليات لليقظة والإنذار المبكر عن أسباب هذه الآفات، يمر إعدادها وتنفيذها عبر إشراك المجتمع المدني وكل الأطراف ذات الصلة.

4. تفصي الحقائق والكشف عن الأخبار الكاذبة :

وسط تسارع انتشار الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي، بات يقينا أن الدول والحكومات مقبلة على فرض قوانين قد تكون قاسية، بسبب الاستخدام غير النزبه والعشوائي لهذه الوسائط، وتحويلها من أدوات خادمة للبشرية إلى أسلحة مدمرة للمجتمعات الإنسانية، تغذي الاستقطاب، وتقوّض قوة المؤسسات الإعلامية التي تقع عليها مسؤولية بذل مجهودات أكبر من أجل الحفاظ على ثقة جمهورها والتواجد في المشهد الإعلامي المستقبلي. ويتعين كذلك على الهيئات الحكومية إدراك أهمية الاتصال والتواصل مع المواطنين، والتعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها مصادر موثوقة للمعلومة.

1.1. اليقظة الإعلامية:

وفّرت التكنولوجيات الحديثة والتطبيقات المختلفة لشبكة الأنترنت، مخرجا وحلولا لمختلف الصعوبات التي كان يواجهها الصحفيون في إطار ممارسة مهنتهم، فيما يرتبط بالمصادر التي تعتبر محور تجاذب بين ثنائية الانغلاق على المعلومات من قبل الدوائر المعنية، والبحث المتجدد عنها من قبل الصحفيين.

وأصبح الصحفيون يعتمدون كثيرا على المنشورات أو مقاطع الفيديو أو الصور المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، كمصدر لإنتاج موادهم الإعلامية، ما يجعلهم أمام رهان صعب يفرض عليهم كسبه وهو التحقيق من المحتوى الذي تحمله هذه الوسائط قبل استخدامها؛ فذلك يدخل في صميم مهنة الصحفي التي تقتضي منه التحري والصدق في نشر المعلومات والأخبار التي يسهل الحصول عليها في أي مكان مع التطور التكنولوجي وانتشار صحافة البيانات (خديم، 2017: 235-258).

هذه المصادر المفتوحة، التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة، تجعل مهني الصحافة مراقبين باستمرار للمحتويات المنتجة من قبل المصادر المتنوعة في مختلف المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية والتفاعلية، وهو ما يعرف باليقظة المعلوماتية. هذه

اليقظة تزيد قوة المؤسسة الصحفية على مستوى الحضور لدى الجمهور، وعلى مستوى المنافسة ونوعية المواد الصحفية التي تقدمها (صحراوي، 2018: 160-171).

ويتطلب لذلك من وسائل الإعلام أن تنظر في إدراج التغطية النقدية للمعلومات المضللة والدعاية، ضمن خدماتها الإخبارية، وبما يتوافق مع دورها كقريب في المجتمع، وعلى الأخص أثناء فترات الأزمات والانتخابات، وما يتعلق بالنقاش في القضايا التي تهم الشأن العام (برنامج إصلاح قوانين الإعلام، 2017).

ويتعين أيضا اتباع منهج للتحقق من صحة الأخبار التي تنتجها منصات التواصل، وترتكز على الضوابط المهنية والأخلاقية التالية (الملاكي، 2019: 20-22):

- الاعتماد على مصادر متعددة واحترام الخصوصية الفردية والجماعية.
- مناهضة العنف والامتناع عن إعادة نشر كل ما يخدش الحياء والأخلاق العامة.
- الحرص على المصادقية وعدم الانحياز بالامتناع عن نقل تصريحات متحيزة سياسيا أو دينيا.

- التوازن في عرض آراء جميع أطراف القضية.
- الامتناع عن نشر المحتوى الترويجي لجهة أو لشركة أو منتجات محددة.
- عدم اللهث وراء نسب المشاهدة والفوز بالسبق الصحفي، على حساب الالتزام بالمعايير المهنية.

2.4. الكشف عن الأخبار الكاذبة:

التعامل مع المستجدات التكنولوجية من قبل وسائل الإعلام، واكتساب القدرة على التمييز بين الأخبار الكاذبة والصادقة، يستدعي توفير معدات من تطبيقات برمجية ونظم تشغيل حديثة. ولهذا الغرض تم استحداث عدد كبير من البرامج والتطبيقات لكشف الأخبار الكاذبة والتحقق منها، يمكن الوقوف على بعض منها:

- برنامج "بي إس ديكتور - Detector BS"، يقوم على كشف المواقع المثيرة للشكوك، ويستخدم قائمة من مصادر الأخبار الوهمية كمرجعية يعتمد عليها في تحديد نوعية

الأخبار، ويمكن إضافة هذا البرنامج المساعد إلى متصفح الإنترنت مثل كروم وموزيلا، وعند رصده لقصة قد تكون مزيفة أو وهمية فإنه يميزها على الفور بوضع لافتة حمراء مكتوب عليها "هذه الصفحة مشكوك فيها" (الأسدي، 2019: 7).

- تطبيق جيوفيديا "Geofeedia"، وهو أداة تتيح للمستخدم إمكانية مراقبة المحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي وفق الموقع الجغرافي. هذا التطبيق خدمة مدفوعة طورته شركة أمريكية تسمح بتتبع ومراقبة المحتوى المتدفق على شبكات التواصل الاجتماعي بناء على الموقع الجغرافي. فيكفي رسم دائرة أو مستطيلاً حول موقع معين على الكرة الأرضية، فتظهر جميع التغريدات ومشاركات الانستغرام والفيسبوك (مرعي، 2017: 38).

- أداة إلكترونية تدعى "Jeffrey's Exif Viewer" تكشف معلومات EXIF في الصور، بما فيها التاريخ والوقت وإعدادات الكاميرا، وإحداثيات الموقع الجغرافي (GPS) حسب نوع الكاميرا. - تطبيق "Google Reverse Image Search" يمكن للمستخدمين تحميل صورة أو إدخال الرابط وإيجاد صورة مرتبطة أو مماثلة، بالإضافة إلى المواقع والصفحات التي استخدمت تلك الصورة.

- محرك بحث عكسي "Tin Eye" للصور، يسمح لمستخدمي الإنترنت التحقق من مصدر الصورة وحتى مصورها، إضافة إلى أنه يكشف عن وجود صور أو نسخ معدلة منها (مرعي، 2017: 115-116).

وقد بادرت فعلاً بعض الهيئات الإعلامية الكبرى على غرار شبكة "B.B.C" إلى إنشاء قسم خاص بمراقبة الأخبار وتحري صحتها قبل نشرها على مواقعها الإلكترونية، وتبنت المبادرة نفسها وكالة الأنباء الفرنسية "AFP" بهدف تحسين نوعية المعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي.

تقوم الانترنت والتكنولوجيات الرقمية بدور مهم في دعم قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات والأفكار ونشرها، غير أن فتح مجال التدوين والنشر لأي مواطن وبأسماء مستعارة، أدى إلى انتشار ظاهرة "الأخبار الكاذبة" وتفاقت حدتها، وتسببت في ظهور حالة من انعدام الثقة وعدم اليقين فيما يتم نشره من أخبار في مختلف وسائل الإعلام، فضلا عن إثارة العديد من الأزمات وتشويه صورة دول وأفراد.

نتيجة لذلك، تصاعد اهتمام الحكومات بمواجهة تفاقم وانتشار هذه الظاهرة، وتبنت سياسات تقضي باتخاذ إجراءات قانونية تشمل تعديل قوانينها المتعلقة بالعقوبات، وسن قوانين جديدة ضد "خطاب الكراهية"، وإطلاق ملاحقات قضائية ضد مروجي تلك الأخبار وحجب مواقعهم.

ويتبلور دور وسائل الإعلام، في محاربة الأخبار الكاذبة وكشف المعلومات الخاطئة، بالمبادرة إلى إنشاء أقسام خاصة لتحري تلك الأخبار والتحقق من صحتها قبل نشرها، وتسعى إلى تعزيز قدرات ومهارات التفكير الناقد لدى صحافييها.

توصيات:

- تعزيز المنظومة القانونية بأحكام قادرة على مواجهة مختلف الحالات المتعلقة بالأخبار الكاذبة، قصد أخلقة الحياة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار، مع مراعاة الحق في التعبير والرأي دون المساس بالقيم الدينية والوطنية وكرامة الأشخاص.
- ضرورة حرص وسائل الإعلام التقليدية على نشر الحقائق خاصة خلال الأزمات، بالآنية التي تعتمد عليها شبكات التواصل الاجتماعي، للتصدي للشائعات والمعلومات المضللة.
- إقامة نظام اتصالي وإعلامي فعال للمؤسسات الحكومية، يركز على الشفافية وضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومة الصحيحة.
- إشراك مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتشجيع جهود المجتمع المدني من أجل تحديد الأخبار الكاذبة المتعمدة والمعلومات المضللة ورفع الوعي حولها.

المراجع:

الكتب:

- الأسدي، مروة. (2019). سنة 2018: عام الأخبار الكاذبة. العراق: شبكة النبا المعلوماتية.
- تايلور، فيليب (ترجمة: سامي خشبة). (2000). *قصص العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي*. الكويت: عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- حجاب، محمد منير. (2005). *الحرب النفسية*. القاهرة: دار الفجر.
- حسني، رفعت. (2019). *التربية الإعلامية .. طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة*. الدوحة: مدونات الجزيرة.
- عبد الله، معتز سيف. (1998). *الحرب النفسية والشائعات*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
- مرعي، منتصر، وآخرون. (2017). *البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة*. الدوحة: معهد الجزيرة للإعلام.
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (2017). *تطبيقات جديدة للحد من انتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة*. أبوظبي.
- المعهد الديمقراطي الوطني. (2018). *دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني*. واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2018). *مفهوم "الأخبار الكاذبة": كيف يؤثر الخطاب السياسي الأمريكي على حرية الصحافة في مصر*. القاهرة - مصر.
- الملاكي، سكينه. (2019). *إشكالية الأخلاقيات العلمية للصحافة الإلكترونية: دراسة في التجربة المهنية للجزيرة نت*. الدوحة: معهد الجزيرة للإعلام.
- ### المجلات والدوريات والصحف:
- خديم، خيرة. (2018). "استخدام الصحفيين لشبكة الفيس بوك كمصدر للأخبار: فرص الاستثمار ورهان التحقق من المحتويات". *مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية*، 01 (02/01)، 235-258.
- صحراوي، أسماء. (2018). "اليقظة المعلوماتية والمصادر المفتوحة: مساءلة للتطبيقات وتساؤل عن المصادقية". *مجلة الحوار الثقافي*، 07 (02)، 160 - 171.
- ### المؤتمرات والندوات والملتقيات:
- حربي، نصر رمضان سعد الله. (2019). *الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي*. قدم إلى المؤتمر العلمي السادس حول القانون والشائعات، جامعة طنطا، مصر.

مواقع الانترنت:

- برنامج إصلاحات قوانين الإعلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (2017). إعلان مشترك حول حرية التعبير و"الأخبار الزائفة" والمعلومات المضللة والبروباغندا. تم استرجاعها في 2020/04/11 من الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3C1uhEJ>
- وكالة أنباء أذربيجان الحكومية – أذرتاج. (2018). مكافحة الأخبار الكاذبة محطة اهتمام المفوضية الأوروبية. تم استرجاعها في 2020/04/18 من الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3ogRQUZ>
- وكالة الأنباء الفرنسية. (2020). أبرز الأخبار الكاذبة حول كورونا المستجد التي عمل عليها فريق فرانس برس، خدمة تقصي صحة الأخبار باللغة العربية. تم استرجاعها في 2020/04/24 من الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3qpqS0o>
- جبريل، حسان. (2020). في زمن كورونا.. الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة وتسجن مروجيها. تم استرجاعها في 2020/04/24 من الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3mYnO9i>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2020). إجراءات جزائية جديدة لوضع مروجي الأنباء الكاذبة أمام مسؤولياتهم وسد فراغ قانوني. تم استرجاعها في 2020/04/25 من الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3HblbrM>